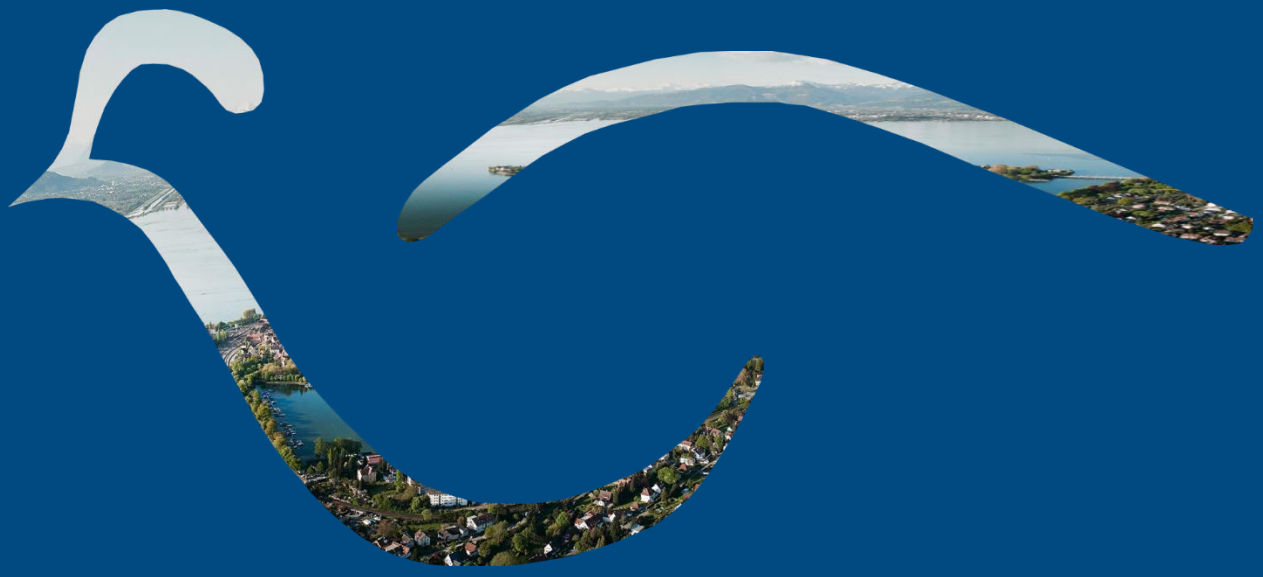

ملخّص أوراق العمل

الأديان من أجل السلام

الجمعيّة العالميّة العاشرة

ليندار - ألمانيا ١٩-٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٩

Religions for Peace

مقدّمة دليل العمل

تُوفّر الوثائق في دليل العمل هذا خلفيّةً وسياقًا، لعمل الجمعيّة العالميّة العاشرة لـ*"أديان من أجل السلام"*. وفي إطار شعار الجمعية: "العناية بمستقبلنا المشترك: تعزيز الرفاه المشترك"، أعدّت *أديان من أجل السلام* الأوراق الخلفيّة الآتية:

١. **تعزيز الرفاه المشترك في سياق رؤية من الأديان المتعدّدة للسلام الإيجابي**

٢. **تعزيز الرفاه المشترك عن طريق الوقاية من النزاعات العنيفة وتحويلها**

٣. **تعزيز الرفاه المشترك من خلال الدفع نحو مجتمعات عادلة ومتناغمة**

٤. **تعزيز الرفاه الشترك من خلال الدفع نحو تنمية بشريّة متكاملة**

٥. **تعزيز الرفاه المشترك من خلال حماية الأرض**

تهدف هذه الأوراق إلى تقديم حوافز للمشاركين/ات في الجمعية، لتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك، والاقتراحات لإطلاق عمل تعاوني على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، لشبكة*أديان من أجل السلام*.

لا تحاول هذه الأوراق تحديد مجالات كلٍّ منها، بل كلّ ورقة تعطي نبذة من التحدّيَات العالمية التي نواجهها، والأدوار الفعليّة والمحتملة التي يمكن أن تلعبها الجماعات الدينية في الاستجابة لها. هناك العديد من الأعمال الرائعة التي تقوم بها الجماعات الدينية، إلَّا أنّ دليل العمل هذا لم يذكر سوى بعض الحالات المحدودة على سبيل المثال لا الحصر، بهدف إثارة المزيد من المناقشات، وتبادُل وجهات النظر، خلال عمل الجمعيّة.

ختامًا، نخصّ بالشكر المؤلّفِين/ات الرئيسيّين/ات لهذه الأوراق: "د. ويليام فندلي"، *أديان من أجل السلام الدولي*؛ و"د. مارك أوين"، *مركز وينشستر للدين والمصالحة والسلام*؛ و"د. كاثرين مارشال، *جامعة جورجتاون / حوار أديان العالم حول التنمية*؛ و"البروفيسور جيفري د. ساكس"، *شبكة حلول التنمية المستدامة* (SDSN)؛ و"غاري غاردنر"، *الإيمان الأخضر* (GreenFaith). ونودّ أيضًا أن نشكر جميع أعضاء شبكة *أديان من أجل السلام*، وغيرهم ممن قدّم مساهمات وتَغْذية راجعة قيّمة، أغْنَت دليل العمل هذا.

نُعْرب أيضًا عن امتناننا العميق لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، لدعمها السَّخيّ، الذي مكّن *أديان من أجل السلام* من تطوير هذه الأوراق، التي نأمل أن تُشكّل مَوارد مفيدة، خلال مشاركتكم(نَّ) في هذه الدورة العاشرة للجمعيّة العالميّة، حتّى بعد انتهائها أيضًا.

المحور الأول

العناية بمستقبلنا المشترك
عبر الدفع نحو السلام الإيجابي

ملخّص تنفيذي

تحترم *منظمة أديان من أجل السلام* رؤية كل ديانة للسلام كما يحدّدها أهل هذه الديانة. مع التنبّه الشديد إلى عدم الانزلاق في النزعات "التلفيقيّة" بين معتقدات الأديان المختلفة، تقرّ منظمة *أديان من أجل السلام* بأنّ الرؤى المتنوّعة للأديان إزاء السلام تشكّل الأساس الذي نُميّز من خلاله بتأنّ عناصر رؤيةٍ مشتركة للسلام. وتعكس هذه العناصر توافقًا على القيم المشتركة بصرف النظر عن المعتقدات والعقائد المختلفة والفريدة لكل تقليدٍ ديني. أما هذا التوافق على القيم المشتركة فهو ركيزة التزام *أديان من أجل السلام* بمبدأ: *"أديان مختلفة – عمل مشترك"*.

"السلام *ليس فقط* غياب الحرب" كما يشير هذا الفهم الواسع إلى البعد الإيجابي للسلام. وكل تقليدٍ ديني لديه رؤيته الإيجابية للسلام المتجذّرة في تجربته المقدّسة الخاصة. وكل رؤيةٍ إيجابية للسلام هي بحدّ ذاتها مفهومٌ خصب للازدهار الذي يدعو الأشخاص إلى الكشف عن كرامتهم الإنسانية و"الترحيب" بكرامة الآخر. تدعو كلٌ من هذه الرؤى إلى تعزيز الازدهار الجماعي في سياق مؤسّسات عادلة وتحثّ الأشخاص على العيش بتناغم مع العالم الطبيعي. الكل مدعوٌ إلى عيش التناغم والحب والتعاطف وبالتالي السير نحو حالةٍ مُثلى من تحقيق الذات.

تحديات السلام ونقاط قوتّه في العالم الحديث

من تحديات السلام في عالمنا الحاضر أننا نعيش في "عالم متناثر الأجزاء"، كما عبّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: "نحن في عالمٍ متناثر الأجزاء. وما نحتاج إليه هو عالم متّحد يعيش بسلام." بالتالي نحن بحاجةٍ إلى تقييم النظام الحديث من حيث علاقته بمفهومٍ قوي وشامل لنظرة الأديان المتعدّدة للسلام الإيجابي. ما هي نقاط القوة الحقيقية والدائمة في النظام الحديث التي تساهم في إرساء رؤية شاملة للسلام الإيجابي؟ ما هي نقاط الضعف؟ كيف يمكن لرؤيةٍ متعددة الانتساب الديني للسلام الإيجابي أن تحافظ على الإنجازات الحقيقية ونقاط القوة في النظام الحديث؟ وكيف يمكن لمفهومٍ متعدد الأديان للسلام الإيجابي أن يسدّ الفجوات ويعالج نقاط الضعف في النظام الحديث؟

من أهم نقاط القوة في النظام الحديث التزامه الحرية وحقوق الإنسان والتسامح مع الآخرين، والعمل على تحقيق الخير العام. وتشكّل هذه المبادئ القوية بالإضافة إلى مفهوم حرية التجارة جزءًا أساسيًّا من النظام الحديث، وهي التي كانت وراء الكثير من انجازاته الرائعة مثل إنشاء الأمم المتحدة وإنجاز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتماد اتفاقات الأمم المتحدة ومؤخرًا اعتماد اتفاقية باريس حول تغيّر المناخ وأهداف التنمية المستدامة.

من الضروري النظر في هذه المبادئ الأساسية لإيجاد سبلٍ يمكن للأديان من خلالها التأكيد عليها وتكملتها. بهذه الطريقة يمكننا تحديد مجالات أساسية لرؤيةٍ متعددة الانتساب الديني للسلام *الإيجابي*.

الفضائل

ويمكن للأديان أن تسهم في هذا المسار لما لديها من خصوصية في الدوافع للتعامل مع مسائل الحقوق والحريات والخير العام. من هنا يمكن اعتبار الفضائل على أنّها عناصر أساسية مكمّلة للحقوق. والفضيلة هي التوجّه نحو القيم التي نعتاد على تكريسها. ويسهم الاكتساب الحازم والصبور للفضائل الشخصية على كافة المستويات الإنسانية في تحقيق كمال هذه الأبعاد، ما يتيح للأفراد الكشف عن طيف الإمكانيات الناتجة من كرامتهم الإنسانية كلٌ وفقًا لقيمه. وعندما تكون الفضائل مشتركة على نطاقٍ واسع، تساعد في حبك نسيج التماسك الاجتماعي؛ فهي تولّد "الثقة الاجتماعية" وهي أكثر أصالة حتى من عقدٍ اجتماعي مثل المواطنة. غياب الفضائل يعني حفر المجتمعات، حتى المزدهرة ماديًا منها، لقبورها. ففي المجتمعات التي تفتقد للفضائل، يتنافس الناس على الغايات ويشوّهون الثقة الاجتماعية وسلّم القيم الخاصة. يتسابقون على الأرباح الأنانية على حساب التضحيات الضرورية لبناء مجتمعٍ يكون محرّك التنمية الشاملة والمتكاملة.

الخير العام

من الناحية الدينية، يعدّ الخير العام الأكثر أصالةً هو المقدّس – الله بالنسبة للمؤمن التوحيدي، بوذا الخالد بالنسبة للبوذي، أو الطبيعة المغروسة ببعدٍ إلهي بالنسبة لمن لا يتبنّى المقاربة الثنائية للوجود. في الحياة الدنيوية، يتضمّن الخير العام الأرض والهواء والتربة والمياه وشبكة التنوّع البيولوجي الذي يدعم كافة أشكال الحياة. إذًا هنا أيضًا يرتبط ذلك بالحكمة الثقافية وبكل المؤسسات التي تصون الكرامة الإنسانية بدءًا من السلوك وصولًا إلى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكل جزءًا لا يتجزّأ من المجتمعات. فيما بعض التقاليد تذهب حتى لاعتبار الثروة المالية الشخصية خيرًا عامًا، حيث يكون الأفراد مؤتمنين عليها ولكّن "وجهتها النهائية الشاملة" هي تكوين الخير العام. إضافةً إلى ذلك، تطوّر اليوم مفهوم "الخير العام العالمي" وهو أساسيٌ للحياة المشتركة على الأرض. المهم هنا أنّ مفهومًا متعدد الانتساب الديني للخير العام من شأنه أن يؤكّد على بعض مفاهيم الخير العام المتّصلة بالنظام الحديث وقد يكون محرّكًا فاعلًا للتوصّل إلى مفهومٍ أكثر صلابة لدى الحاجة.

الرفاه المشترك

ويؤكّد الرفاه المشترك على القيمة العميقة للحرية وأهمية حقوق الإنسان ومعنى التسامح. كما يؤكّد الرفاه المشترك على استعادة الأرضية الروحية للحرية ودور الفضائل المكمّلة لأهمية الحقوق. ويشدّد على الجمع بين فضيلتي التضامن والتسامح. الأهم من ذلك أنّ الرفاه المشترك يربط بوضوح بين حماية الكرامة الإنسانية بالحقوق والفضائل وتطوير الخير العام، بما فيه من مؤسّسات تدعم هذه الكرامة وتصونها.

تكمن نقطة الانطلاق الأساسية لمفهوم الرفاه المشترك بأنّ "العلاقات" هي في جوهر حياة الأفراد عبر التقاليد الدينية المتنوّعة، ما يجعل تحقيق الذات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكل أبعاد الواقع الذي يتّصل به هؤلاء الأفراد: المقدّسات، الآخرين

والخير العام الذي يتضمّن البيئة. بالتالي لا بدّ للرفاه أن يكون مشتركًا. إذا تنحدر فكرة الرفاه المشترك من مفهوم الأديان للديناميكية "العلائقية" البحتة بين الأفراد.

الفضائل الدينية لإصلاح الضرر

علينا الاعتراف بأنّنا كأشخاصٍ أو كمجتمعات غالبًا ما ننقض إمكانياتنا لفعل الخير، فنتآمر للتسبّب بالأذية أو الضرر للآخرين – وحتى في بعض الأحيان الأذية المميتة – ولا نتردّد في اعتبار هذا الضرر عمل "خير". إلّا أننا من حيث طبيعتنا العلائقية، عندما نؤذي الآخرين نجرح أنفسنا أيضًا. غالبًا ما نلجأ إلى منطق التشخيص الذاتي فنقلب سلّم القيم ونعطي الأولوية للمكاسب الشخصية أو مكاسب الجماعة المصغّرة على حساب رفاه الجميع. نحن جناة وضحايا. جسمنا الاجتماعي مصابٌ بالتقرّحات ما يجعل "وقائعنا" الاجتماعية عبارة عن مزيجٍ من تَوقنا الحقيقي إلى التطوّر ومن التشوّهات الناتجة عن الجهل والأنانية وأنانية الجماعة. وقد انتقلت هذه التقرّحات إلى مؤسساتنا، وإلى النظام الذي ننظّم من خلاله حياتنا الجماعية، وبطبيعة الحال إلى سلسلة الأنظمة المتتابعة التي نسمّيها "التاريخ".

يوصي كل تقليدٍ ديني بممارساته الخاصة لإصلاح الضرر الناتج عن مظاهر الشر. ومن بين هذه الممارسات الالتزام بجبر الضرر والظلم بالصدق والندم والتعويض والمصالحة، إضافةً إلى الدعوة إلى تحويل الهيكليات الاجتماعية التي تؤذينا إلى أخرى تغذّينا. توصي الأديان بالتضحية بالذات من أجل الآخرين والخير العام، كما بالمشاركة الطوعية في آلام الأبرياء؛ تدعو كذلك إلى إبدال الشرّ بالخير وإلى المسامحة والحب والتعاطف اللامتناهين.

يولّد التعاون معًا في سبيل تحقيق الرفاه المشترك فرحًا في قلب البشرية، إلّا أنّ الطريق طويل وصعب وتشوبه التحديات وحتى مراحل فشلٍ على الصعيد الشخصي كما الجماعي. في أوقات النور والأمل، توصي الأديان بالقيم التي تبني قلب البشرية، أما في الظلمة فتنطق بكلمات الأمل التي تتخطّى التقلّبات البشرية.

الملحق ١: عناصر السلام التاريخية كما ميّزتها *أديان من أجل السلام*

قد حددّت الجمعيات العالمية السابقة لمنظمة أديان من أجل السلام (١٩٧٠، ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٩،١٩٩٤، ١٩٩٩، ٢٠٠٦، ٢٠١٣) عناصر *إيجابية* كما عناصر سلبية للسلام. ويمثّل هذا التمييز بين العناصر أساسًا يمكن البناء عليه وتطويره خلال اجتماع ليندواو. وفيما يلي عناصر من عملية التمييز المستمرّة:

أ. العناصر المشتركة للسلام *الإيجابي*

عناصر السلام التالية هي بمثابة نقطة انطلاق نحو المزيد من التمييز:

- السلام أساسي في جميع الأديان.
- لكل ديانة طريقتها في الدعوة إلى "تغيير القلب" أو "الصحوة" التي من شأنها تغذية روح التواضع ونكران الذات والتضحية وهي أمور جوهرية لبناء السلام.
- يجب أن تسهم المؤسسات الاجتماعية في صون الكرامة الإنسانية.
- يدعونا الإيمان بمختلف أشكاله إلى العمل معًا على بناء السلام.
- نحن نؤكّد على إنسانيتنا المشتركة والتي تعترف بحق كل رجل وامرأة وطفل بالكرامة والحقوق التي لا تتجزّأ كما بالمسؤوليات المنوطة بهم نتيجةً لهذه الكرامة.
- تدعونا هشاشة كل شخص إلى الاستجابة لهشاشة الجميع. علينا أن نقف إلى جانب الأكثر ضعفًا بمن فيهم المحرومين من حقوقهم والفقراء والمظلومين.
- المرأة – المتساوية مع الرجل في الكرامة – لا بديل عنها وهي شريكة بالتساوي في بناء السلام. ويتشارك كل المؤمنون – رجالًا نساء – مسؤولية الاستجابة للعنف ضد المرأة.
- حقوق الطفل هي في صلب حقوق الإنسان.
- يقوم السلام على علاقة تناغم مع العالم الطبيعي.
- نحن ملتزمون ببناء ثقافة عالمية للسلام تتضمّن الشفاء من مظالم الماضي.
- نحن ملتزمون ب"الأمن المشترك" الذي يقرّ بأنّ سلامة الفرد متّصلة بسلامة الجميع. وتقوم فكرة "الأمن المشترك" على المفاهيم الشرعية ل"الأمن الوطني" (هاجس الأشخاص ضمن دولة معيّنة بمنع نشوء أي خطرٍ ضمن بلادهم).
- لدينا واجب ديني أساسي يقضي ب "الترحيب بالآخر".
- عالجت الجمعية الأخيرة (٢٠١٣) جزئيًّا مفهوم *الرفاه المشترك*، ولحظت أنّه قد يعبّر عن حالةٍ شاملة تصون الكرامة الإنسانية، والخير العام هو أمرٌ جوهري لهذه الكرامة.[١]

[١] الخطة الاستراتيجية لأديان من أجل السلام التي وُضعت بعد الجمعية العالمية لعام ٢٠١٣ والتي اعتمدها المجلس العالمي تدعو إلى التطوير الفاعل لمفهوم الرفاه المشترك على أنّه مفهوم يؤسس لرؤية متعددة الانتساب الديني للسلام الإيجابي

ب. المخاطر المشتركة التي تهدّد السلام

فيما يلي بعض المخاطر التي تهدّد السلام، والتي تم تمييزها عبر التاريخ، وهي قد تكون أساسًا يمكن البناء عليه وتطويره خلال اجتماع ليندا:

- غالبًا ما خان المؤمنون عهودهم تجاه السلام.
- كثيرًا ما أُسيئ استخدام الأديان لغاياتٍ غير دينية مثل العنف الثقافي والسياسي بما فيه الإرهاب.
- يعاني المجتمع العالمي من أزمةٍ روحيةٍ عميقة.
- لا تزال الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل تهدد الإنسانية، والإنفاق على التسلّح يؤثّر سلبًا على التنمية.
- قد مهّدت الحرب الباردة الطريق إلى نزاعات المرحلة الحاضرة والتي تتغذّى من القوى القومية والإثنية والدينية.
- يُمارس الإرهاب باسم الدين.
- غالبًا ما يجري استغلال الذكريات المتّصلة بالمظالم والمعاناة.
- تشكّل انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الاجتماعي الثقافي تهديدًا للناس حول العالم.
- تمنع الأنظمة التقنية والجماعات النخبوية الحاكمة آلاف الأشخاص من تقرير مستقبلهم، إذ إنها غالبًا ما تنتهك حقوقهم المدنية والسياسية.
- يواجه العديد من الدول حالةً من التدهور على مستوى التماسك الاجتماعي، ما يؤدّي إلى ازدياد العنف وإضعاف القدرات على تحقيق التوافق الأخلاقي بين مختلف الجماعات.
- تواجه حقوق المرأة والطفل والعائلات ورفاههم تهديدًا مستمرًّا، كما يستمرّ التفاوت المنهجي في توزيع الفرص والموارد.
- يعيق الفقر المدقع تحقيق التنمية لملايين الأشخاص.
- ونحن نضع الأجيال المستقبلية بخطر بسبب استنفاد الموارد الطبيعية غير المتجددة وتلويث الهواء والمياه بالنفايات المشعّة والكيميائية والاستغلال المفرط للتربة في العديد من أنحاء العالم.
- يزداد العداء الاجتماعي بشكلٍ مخيف ويهدّد العائلة البشرية. ويتّخذ هذا العداء تجاه "الآخر" شكل انعدام التسامح والعنف. وتلجأ بعض المجموعات ضمن جماعاتنا الدينية إلى سوء استخدام الدين لتغذية هذا العداء تجاه الآخر.

المحور الثاني

العناية بمستقبلنا المشترك
عبر منع النزاعات وتحويلها

ملخّص تنفيذي

لمحة عامة

يمثّل النزاع العنيف بما في ذلك الحروب والهجمات الإرهابية أفضح تعبيرٍ للعداء وغياب التسامح في عالمنا اليوم. وعديدةٌ هي الدول والمناطق التي تسودها مظاهر انعدام المساواة والاستغلال والقمع وهي من أشكال العنف "البُنيوي" أو النزاع "الهيكلي" وغالباً ما تحدث نفس القدر من الدمار بالنسبة للكثيرين. تهدف هذه الورقة إلى مساعدة أعضاء منظمة *أديان من أجل السلام* وممثليها في ما يلي:

- تحديد أشكال النزاع العنيف والبنيوي الظاهرة في سياقاتهم؛
- النظر في الموارد الدينية المتاحة لمعالجة هذه المشاكل؛
- اتّخاذ القرار بشأن ما هو مطلوبٌ من أفعال وموارد وشركاء لتحويل النزاع (أو النزاعات).

الخطوة الأولى: تحليل السياق

بهدف إحداث تحوّل إيجابي في أي شكلٍ من أشكال النزاع علينا أن نفهم طبيعة هذا النزاع وأسبابه. ولكن، نظراً إلى أن العديد من النزاعات مركّبة ومعقّدة، ليست هذه العملية بسهلة. أما الطريقة الأبسط لفهم النزاعات في سياق معيّن فهي عبر التدقيق بعناصر ثلاث وجمع أكبر قدر من المعلومات عنها وهي التالية:

- **الفاعلين** – من هم المتورّطين بالنزاع (المباشرين وغير المباشرين) وما هي العلاقة بينهم؟
- **الرو ابط والفواصل** – ما المسائل التي تربط بين الفاعلين في النزاع وما هي المسائل التي تفصل بينهم؟
- **دو افع النزاع / دو افع السلام** – كيف يستخدم الفاعلون الروابط والفواصل للدفع نحو النزاع أو لبناء السلام؟

للتذكّر: غالباً ما تكون أسباب اندلاع النزاع واستمراره مركّبة ومعقّدة وقابلة للتغيّر مع الوقت. كما أنّ فهم أسباب النزاع يختلف من شخص إلى آخر. بالتالي، من الضروري الحصول على أكبر قدرٍ من وجهات النظر المختلفة. لا تحاولوا تبسيط أسباب النزاع، فكلما تعددت جوانب الفهم كان الفهم أفضل.

الخطوة الثانية: النظر في دور الدين في بناء السلام وتحويل النزاع

من المهم في عمليات بناء السلام المستندة إلى الدين عدم افتراض ما قد ينجح لا بل تحديد أفضل الأنشطة والسبل وذلك في إطار مقاربةٍ منهجية. إحدى هذه المقاربات قد تكون في النظر إلى الدين على أنّه يضمّ خمسة أبعاد مترابطة والتدقيق بإمكانية البعد تلو الآخر على بناء السلام.

الدين على أنّه مجموعة أفكار – ما هي التعاليم الدينية المقدّسة والعقائد والسرديات التي يمكن اللجوء إليها لتعزيز التسامح واللاعنف ولمنع و/أو تحويل النزاع؟

الدين على أنّه جماعة – كيف يمكن استخدام القوة الجماعية التي تتمتّع بها الجماعة الدينية لتعزيز هوية المجموعة وجهود بناء السلام؟

الدين على أنّه مؤسسة – كيف يمكن استخدام سلطة المؤسسات الدينية ومواردها لتوفير دعمٍ إيجابي لأنشطة ومبادرات بناء السلام؟ على سبيل المثال، انظروا إلى السلطة/القوة والقدرة على التأثير الكامنة لدى الرجل، المرأة والقادة الشباب، وانظروا إلى الموارد كالتمويل والموارد البشرية وشبكات الإعلام والتواصل ووسائل النقل والدعم اللوجستي.

الدين على أنه مجموعة رموز وممارسات - ما هي الطقوس والرموز الدينية التي يمكن استخدامها لتعزيز الجهود الآيلة إلى منع النزاع وبناء السلام الدائم؟

الدين على أنّه روحانية – كيف تؤثّر مشاعر الاتّصال والتعالي التي تميّز الكثير من أشكال التجربة الدينية على مفهوم معتنقي الأديان للسلام والنزاع؟

من المفيد أيضاً لدى النظر في هذه الموارد الدينية التفكير بها انطلاقاً من المستويات الأربعة التي يجب أن يحصل عليها تحويل النزاع:

- تنمية المهارات الشخصية الضرورية للتعاطي بإيجابية مع النزاع
- بناء علاقات أساسها الاحترام والطيبة في المجتمع
- تغيير الأنظمة التي تُديم انعدام المساواة والانقسامات والنزاع
- تحديد المعايير والأخلاقيات في المجتمع التي قبلت بالأساس بانعدام المساواة والظلم وتغييرها.

وبعد تحديد بعض السبل الممكنة للتدخّل، من المهم اختبار الفرضيات التي وضعتموها من خلال طرح التساؤلات حول أفكار بعضكم البعض وذلك ضمن مجموعتكم الاستشارية والعمل على التسلسل المنطقي لأفكاركم وأثرها المفترض.

الخطوة الثالثة: حشد الفاعلين من أجل بناء السلام

انطلاقاً من المفاهيم المحتملة للنزاع وبناء السلام التي توصّلتم إليها في الخطوتين الاولى والثانية، تصلون في الخطوة الثالثة إلى تحديد ما هو مطلوب من فاعلين وموارد وشركاء لتنفيذ خطة بناء السلام الخاصة بكم. تتضمّن الموارد المطلوبة عادةً الموارد البشرية والمالية بالإضافة إلى بناء القدرات ومهارات التدقيق المالي.

ونحن أعضاء *أديان من أجل السلام* محظوظون جداً بانتمائنا إلى منظمة تمكّنت على مدى سنواتٍ طويلة من بناء شبكة واسعة من الفاعلين الدينيين العاملين بلا كلل من أجل السلام أكان على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني أو المحلي. ويتمتّع العديد من أعضاء المنظمة بقدرةٍ على التأثير ضمن شبكاتهم الخاصة و/أو التراتبيات التي ينتمون إليها كما على الحكومات والمؤسسات الدولية والمتعددة الجنسيات والمنظمات العاملة على بناء السلام.

وتجدر الإشارة هنا إلى شبكة النساء المشتغلات بالدعوة الدينية والشبكة الشبابية العالمية بين الأديان وهما من الأعمدة

الرئيسية في منظمة أديان من أجل السلام. من الضروري إشراك المرأة والشباب في كافة مراحل فهم النزاع وتحويله وذلك بموجب أدوارٍ واضحة.

من الصعب على الفاعلين الدينيين أن يعملوا لوحدهم على تطبيق مسارات تحويل النزاع المعقّدة والطويلة الأمد. نذكر من بين الأطراف المعنية الآخرى المنظمات الدينية والعلمانيين العاملين على بناء السلام كما المؤسسات والمنظمات المحلية والوطنية والدولية. بعد تحديد ما تحتاجون إلى فعله، باشروا بتقييم المهارات والموارد المتوفّرة في مجتمعكم/منظمتكم. فكّروا ما هي الفجوات التي تعانون منها وهل هناك منظمات أخرى يمكنها المساعدة على سدّها؟ كيف يمكن لمنظمتكم أو مؤسستكم الاستفادة من هذه الشراكة؟ كيف يمكن للشراكة أن تعزز أثر العمل الذي تؤدّونه من أجل بناء السلام؟ ما هي التحديات التي يمكن أن تنجم عن الشراكات؟

خلاصة

تمثّل الجمعية العالمية لمنظمة *أديان من أجل السلام* فرصةً لأعضاء المنظمة لكي يعملوا معاً على تحديد دوافع النزاع العنيف والنزاع البنيوي في دولهم وسياقاتهم كما على التخطيط من أجل عملٍ مستقبلي يعزز السلام والاستقرار والتناغم في العالم.

إنّ مساهماتكم في هذه الاستشارات العالمية قيّمة ومهمة لفهم التحديات التي تواجه الفاعلين الدينيين في العالم اليوم ومهمة لتحديد التوجّه الاستراتيجي الذي سوف تتبعه منظمة *أديان من أجل السلام* كما الأولويات التي ستعتمدها في السنوات المقبلة.

المحور الثالث

العناية بمستقبلنا المشترك
عبر الدفع نحو مجتمعات عادلة ومتناغمة

ملخّص تنفيذي

يمكن تحقيق المثل الأعلى المشترك المتمثّل بقيام مجتمعات عادلة ومتناغمة ومتنوعة، لكنّ الأفكار والمجتمعات التي تتّسم باستقطاب كبير والتغيّرات السريعة وعدم المساواة التي ترافق العولمة تشكّل تهديدات خطيرة.
تتطلّب التحديات الواسعة النطاق مشاركة نشطة بين الأديان لفهم الموضوعات الهامة التي تقسّم المجتمعات ومعالجتها.

إنّ فهم كيفيّة تأثير الاستقطاب وضعف الثقة في المؤسسات على الجماعات الدينية هو أساس أيّ عمل بنّاء بين الأديان. وينبغي إشراك الشخصيات الدينية على طاولة الحوار في دوائر صنع القرار إلّا أنّه نادرًا ما يتمّ إشراكهم في مؤسسات الحوكمة العالمية. ومن الممكن لا بل من الواجب أن يتغيّرذلك. وصحيح أنّ الهويات والمعتقدات قد تخلق الخلافات أو تعمّقها، لكنّ الروحيّة والخبرة اللتين تتمتّع بهما الهيئات المشتركة بين الأديان تفتحان آفاقًا واسعة من الفرص التي تمكّنها من لعب دور جامع ومن تضميد الجراح. وهذا ينطبق على المستوى العالمي والمحلّي وحتى الشخصي. ويمكن في المستقبل الاعتماد على المثل العليا لمنظّمة *أديان من أجل السلام* المتمثّلة بـ"الأمن المشترك" و "التعددية المبدئية القوية" مع التركيز بشكل أكبر على تحديات الحوكمة، وتقدير التحديات الخمسة المرتبطة بالتنمية المستدامة وهي السلام والناس والكوكب والازدهار والشراكات (أحرف الـ5P الخمسة أي peace وpeople وplanet وprosperity وpartnerships)، والتركيز المستمر على المتروكين خلف الركب.

وستركّز لجنة *أديان من أجل السلام* حول المجتمعات العادلة والمتناغمة على التحديات والمسائل التالية:

موضوع التركيز	التحديات المركزيّة	مقاربات واعدة	الخطوات المستقبليّة
الحوكمة الرشيدة	▪ فقدان الثقة في المؤسسات ▪ الفساد المتجذّر ▪ التحولات الحكومية الصعبة ▪ إساءة استخدام السلطة التي تؤثر بشكل خاص على النساء	▪ قول الحقيقة إلى السلطة ▪ بناء القدرات ▪ مراقبة الانتخابات	▪ توسيع مبادرات مكافحة الفساد ▪ التركيز على دعم التحولات الحكومية الإيجابية ▪ الإصرار على معالجة العنف المنزلي وغيره من أشكال الإساءة ضد النساء
الأمن	▪ الضعف في سيادة القانون ▪ العصابات والجريمة ▪ تأثير مدمّر على الفئات الأكثر ضعفًا	▪ إشراك الشباب والبرامج النسائيّة ▪ تحليل التطلّعات والشكاوى	▪ المساعدة في تجديد أطر مكافحة التطرف العنيف
الهجرة	▪ التوترات التي تواجه المهاجرين في البلدان المرسلة والمستقبلة	▪ الدعم المباشر للمهاجرين ▪ المناصرة	▪ مواصلة الحوار حول اتفاقيات الأمم المتحدة الجديدة
اللاجئون والنازحون	▪ أعداد كبيرة من السكان المتأثرين بالنزاعات ▪ أزمات إنسانيّة ▪ توتّرات حول إعادة التوطين في بلد ثالث	▪ دعم إنساني مباشر ▪ التركيز على التعليم ▪ المناصرة	▪ الدعوة لإيجاد حلول طويلة الأجل لحالات اللجوء المطولة ▪ الحوار حول تطبيق الاتفاقيات
حرّيّة الدين والمعتقد	▪ فهم مختلف لمجالات التركيز والأولويات الخاصّة بحرّيّة الدين والمعتقد ▪ انتهاكات حرّيّة الدين والمعتقد ▪ انقسامات بين المدافعين عن حقوق الإنسان وعن حرّيّة الدين والمعتقد	▪ الدعم المشترك لحرية الدين والمعتقد في حالات الانتهاكات	▪ مناقشات المساحات الآمنة حول مواضيع حساسة مثل إرشادات التبشير ▪ عمل مشترك لمعالجة الحالات الحسّاسة
العنف الاجتماعي والثقافي	▪ الأعمال العدائية ضدّ الأقليات الدينية ▪ توترات حول مجموعات محددة (بما في ذلك تقاليدهم وقانون الأسرة وجوانب الأخرى) ▪ وسائل التواصل الاجتماعي التي تعزّز خطاب الكراهية ▪	▪ المناصرة ▪ دعم التفاهم في المجتمع ▪ معالجة موضوع وسائل التواصل الاجتماعي	▪ رسم خريطة الحوارات الوطنية الناجحة ▪ دعم لجان الحقيقة والمصالحة ▪ توسيع العمل على مواجهة خطاب الكراهية
التربية من أجل السلام	▪ الأدوار الدينية غير الواضحة في التعليم الخاص بأهداف التنمية المستدامة ▪ الحاجة إلى محو أمّيّة دينيّة ▪ الحاجة إلى التثقيف حول حل النزاعات وثقافات السلام	▪ تعليم الأخلاقيات ▪ ورش عمل ▪ مقاربات ثقافيّة	▪ تبادل المقاربات والمناهج الواعدة ▪ البناء على الأنشطة الثقافية

يمكن للجهات الفاعلة الدينية بل يجب عليها العمل عبركافّة القطاعات لتنظيم أرصدتها المتنوعة والقوية من أجل بناء أنظمة حكم عادلة وفعّالة **تحترم حقوق الإنسان وتشجّع على قيام أشكال قويّة من التعددية**. وتحتاج مختلف الجماعات الدينية إلى تشخيص الفرص المتاحة ومكامن الخلل وتعزيز مقارباتها للشراكة والعمل. وينبغي القيام بخطوات حيويّة للمضي قدمًا منها التغلب على النزعة الانعزاليّة بين الجماعات الدينية ومع القطاعات الأخرى، والاستماع إلى الآخرين، والعمل على تقديم أفضل الخبرات والأفكار، والتواصل مع كافّة مكوّنات الجماعات الدينية (لا سيّما النساء والشباب) الذين عادةً ما يجلسون على الهامش.

تتطلّب الحقائق المعاصرة اعتماد مقاربات تجمع بين القيادة العليا ("النار من الأعلى") والعمل على المستوى المحلي والمجتمعي ("النار من الأسفل"). والجماعات الدينية مدعوّة للانخراط بالعمل في شراكات معقّدة، ليس فقط مع الجماعات الدينية الأخرى ولكن أيضًا مع قطاعات واسعة في المجالين العام والخاصة وعلى كافّة الاصعدة العالمية والوطنية والمحلية. ويمكنها وينبغي عليها البناء على الأرصدة الدينية التي تشمل التعاليم الروحية والأخلاقية والمواقف العملية على أرض الواقع داخل المجتمعات الموثوق بها. وتتضمّن هذه الأرصدة الفرص المميزة لتقدير الشكاوى والآمال التي تؤجّج التوترات، وتعزيز الحوارات الحقيقية والإبداعية والعملية للعمل. و تبرز حاجة ماسّة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى التقاليد والمقاربات التي تستنبط التعاطف وتشفي الصدمات وتبني عليهما، علمًا أنّ هاتين الميزتين لطالما طبعتا تقليديًّا الجماعات الدينية.

وتحتاج اللجنة إلى التركيز على الأبعاد العملية للحوكمة. وتدعو المخاوف الأمنية التي تراود العديد من المجتمعات إلى فهم مُتجدّد لكيفية مواجهة التطرف ودعم القيم والمؤسسات الديمقراطية، مع تقدير عميق لقيم حقوق الإنسان الأساسية التي تركّز على المساواة في الكرامة والفرص والاعتراف بكلّ مكوّن. والهدف من ذلك هو تقديم أفضل الأخلاقيات والخبرات الدينية لتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن خلال العمل عبر القطاعات والمؤسسات المختلفة، يمكن للعمل المشترك بين الأديان أن يعالج الانقسامات ويحقّق أقصى إمكانات الإنسانية في إقامة مجتمعات عادلة ومتنوعة ومزدهرة وسلمية.

المحور الرابع

العناية بمستقبلنا المشترك
عبر الدفع نحو تنمية بشريّة متكاملة

ملخّص تنفيذي

الجزء الأول: تقديم أهداف التنمية المستدامة

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ اعتمدت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بما فيها ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة على أن يتم العمل على تحقيقها خلال فترة الخمسة عشر عاماً الممتدة ما بين ٢٠١٦ و٢٠٣٠. ليست هذه الأهداف خططاً محددة أو معايير نافذة قانونياً بل هي مجموعة تطلّعات نحو تحقيق استدامةٍ متكاملة على صعيد الاقتصاد والحقوق والعدالة الاجتماعية والبيئة. وتستند أهداف التنمية المستدامة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد عام ١٩٤٨ والذي مثّل أوّل إقرارٍ من حكومات العالم للحقوق الأساسية للشعوب.

وقد وضعت هذه الأهداف لغاية تطبيق الإعلان العالمي من خلال إحقاق الحقوق الاقتصادية (الحق في الغذاء والصحة والتربية والعمل اللائق، الخ) والاجتماعية (الحق في المساواة بين الجنسين والتحرر من العنف واللجوء إلى العدالة على قدم المساواة، الخ) وتعزيز المسؤولية البيئية (الإدارة المستدامة للمياه ووضع حد لتغيير المناخ الناتج عن الأنشطة البشرية كمل للتلوّث الخطير) كونها كلها عناصر التنمية المستدامة. وستتمكن الدول من تحقيق هذه الأهداف عن طريق تكنولوجيات جديدة وتغيير في السلوك وتحسين الخدمات العامة وتنظيم سلوك الشركات إزاء حماية البيئة ومعايير العمالة والمساواة بين الجنسين.

تلحظ أهداف التنمية المستدامة بشكلٍ خاص المجموعات المهمّشة غير القادرة على اللجوء إلى العدالة والتي تعاني من الحرمان الشديد والمعرّضة للعنف والاستغلال وللمخاطر البيئية. والأهم من ذلك أن هذه الأهداف تسعى إلى تقليص التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها كما التباينات بين "الجنسين والأعمار والأعراق والإثنيات وحالات الهجرة

والاحتياجات الخاصة والأماكن الجغرافية وغيرها من خصائص السياقات الوطنية" (أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠). بعبارات الأمم المتحدة، تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى "عدم ترك أحد خلف الركب"

الجزء الثاني: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يتطلّب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أربع خطوات رئيسية: ١- الالتزام السياسي؛ ٢- توفير الخبراء للدعم التخطيطي؛ ٣- حشد مختلف الأطراف المعنيين ومشاركتهم؛ ٤- التمويل عن طريق ميزانيات الحكومات والمساعدات التنموية والأسواق الرأسمالية. ويُفترض إعادة توجيه نفقات الحكومات وقطاع الأعمال بشكلٍ يضمن الموارد الكافية لتأمين الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات الهشّة كما لتأمين الخدمات العامة الأساسية بما في ذلك الصحة والتربية والاستثمار في البنى التحتية والحماية البيئية.

عام ١٩٧٠، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول المتقدمة إلى تخصيص ٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي لديها لدعم التنمية، وهو هدفٌ لم يحققه إلا عدد قليل من الدول الأعضاء. كذلك لم يتم العمل بموجب العديد من القرارات والالتزامات الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الشأن. على سبيل المثال، تقدّم الولايات المتحدة حالياً ٠,١٧% فقط من إجمالي الناتج المحلي لديها بدلاً من ٠,٧%؛ وتصل قيمة الفارق (٠,٥٣%) إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار أميركي سنوياً، أي المبلغ الذي يبقى غير متوفّر من الولايات المتحدة لدعم النضال العالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قام صندوق النقد الدولي وشبكة حلول التنمية المستدامة بدراسةٍ الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة في الدول النامية ومنخفضة الدخل الـ٥٩ المؤهلة للحصول على مساعدات ميسّرة من الصندوق، وقد بيّنت الدراسة أن هذه الفجوة تتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليار دولار سنوياً. مما يعني أنّ الدول الفقيرة لن تتمكّن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون الحصول تدريجياً على ما يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار أميركي تأتي على شكل مساعدات تنموية أو تمويلاتٍ أخرى. طبعاً يبدو المبلغ كبيراً بالنسبة للدول الفقيرة إلّا أنّه متواضع إذا ما نظرنا إليه من البعد العالمي إذ إنّه لا يتعدّى نسبة ال ٠,٥% من الناتج العالمي.

وقد تقاعست الحكومات الثرية حتى عن التمويل الكامل لمكافحة الأوبئة مثل الأيدز والسلّ والملاريا على الرغم من ثبوت نجاح التدخلات في السيطرة على هذه الأمراض عندما يتوفّر التمويل.

في رسالته البابوية Populorum Progressio لعام ١٩٦٧، شدّد البابا بولس السادس على الموجبات الأخلاقية والدينية والروحية التي تقع على عاتق الأغنياء لمساعدة الفقراء. كما يشرح البابا بولس السادس في هذه الرسالة مفهوم الكنيسة الكاثوليكية لتوزيع الخيرات على الجميع والذي يقول إنّ العالم خُلق للجميع وليس فقط للأثرياء. يجب أن تحتلّ الموجبات الأخلاقية تجاه الكرامة الإنسانية والحاجات البشرية – بمعنى آخر "الخير العام" – الأولوية على الممتلكات الخاصة.

ترد العدالة في التوزيع والتعاطف بين التعاليم الجوهرية لمعظم الأديان الكبرى في العالم. على سبيل المثال، يفرض القانون التوراتي اليهودي على مالك الأرض أن يخصص نسبةً من المحصول للفقراء. في الإسلام، تدعو فريضة الزكاة كل من يتخطّى دخله الحد الأدنى إلى تقديم ربع العشر إلى الفقراء. تؤكّد البوذية بدورها على أهمية التعاطف والتبرّعات. أما عقيدة التنازل الهندوسية فتدعونا إلى التمتّع بالعالم وموارده بأيادٍ مفتوحة كريمة.

باتت الدعوة إلى العدالة في التوزيع والتعاطف أكثر إلحاحاً اليوم من أي وقتٍ مضى. فقد ولّد الاقتصاد العالمي نمط "الرابح يستأثر بكل شيء" الذي ينتج عنه تراكم غير مسبوق للثروات لدى أغنى أثرياء العالم. وكما بيّنت منظمة أوكسفام، يصل مجموع الثروة الصافية لأغنى ٢٦ فرد في العالم إلى ١,٦ ترليون دولار أميركي أي ما يعادل مجموع ثروات سكان جنوب الكوكب (٣,٨ مليار شخص). وفقاً لمجلة فوربس، يوجد ٢٢٠٨ ملياردير (أذار/مارس ٢٠١٨) في العالم يصل مجموع ثروتهم الصافية إلى ٩,١ ترليون دولار أميركي. إذا ما حظيت على معدّل فوائد متواضع لا يتعدّى الـ ٥%، تولّد هذه الأموال دخلاً سنوياً يفوق الـ ٤٥٠ مليار دولار أميركي وهو مبلغ كافٍ لسدّ العجز التمويلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية ذات الدخل المنخفض (١,٧ مليار شخص) وبالتالي ضمان الرعاية الصحية الأساسية والتربية الثانوية الشاملة والحدّ من ثلاثة أمراض وبائية والوصول إلى المياه النظيفة وأنظمة الصرف الصحي وخدمات الطاقة الحديثة.

الجزء الثالث: أهداف التنمية المستدامة وستّة تحولات مجتمعية عميقة

يتطلّب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ستّة تحولات في المجتمع في المجالات التالية: ١- التربية، الجندر وانعدام المساواة، ٢- الصحة، الرفاه والديموغرافيا، ٣- الطاقة النظيفة والصناعة، ٤- استدامة التغذية والأراضي والمياه والمحيطات؛ ٥- المدن الذكية والنقل، ٦- التكنولوجيا الرقمية والحوكمة الإلكترونية. وتفترض هذه التحولات تغيّراتٍ منهجية في التكنولوجيات (مثلاً الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة) وفي السلوك (مثلاً تقليص استهلاك لحوم البقر واستبدالها بالبروتينات النباتية) وفي فاعلية الأنظمة وتطبيقها (مثلاً القضاء على كافة أشكال العبودية والاتجار بالبشر). وكل ذلك يحتاج إلى جهودٍ مستمرّة على مدى سنواتٍ عدة، ربما جيلٍ أو أكثر، لتنضج هذه التحولات وتثمر.

الجزء الرابع: الدور الحاسم للعمل متعدد الأديان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

العمل متعدد الأديان أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تتمتّع كل ديانة من الديانات الكبرى بأرصدةٍ فريدة ومهمة من شأنها أن تساهم في تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الأطر الأخلاقية وشبكات العلاقات مع ملايين الأشخاص (بمن فيهم الأكثر فقراً) كما العلاقات المميزة مع المؤسسات التربوية والصحية والعاملة في مجال التنمية المجتمعية. سبق واحتضن مستشار الأكاديميات البابوية للعلوم والعلوم الاجتماعية المطران مارسيلو سانشيز سوروندو مبادرة "الأخلاقيات في الميدان" Ethics in Action بالشراكة مع جماعاتٍ دينية ممثلة لمنظمة أديان من أجل السلام وجامعات مرموقة ومنظمات غير حكومية. وقد بيّنت هذه المبادرة قدرة القادة الدينيين من مختلف الأديان على وضع مبادئ وتوجهات أخلاقية مشتركة للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في المستقبل، يمكن للجماعات الدينية أن تساهم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة من خلال دعوة الأطراف المعنيين الرئيسيين والعمل مع الجماعات والمجتمعات المحلية وتعزيز تقديم الخدمات المباشرة وبخاصةٍ للأكثر فقراً والأكثر هشاشةً.

المحور الخامس

العناية بمستقبلنا المشترك

عبر حماية الأرض

ملخّص تنفيذي

تمرّ الإنسانية بحقبةٍ غير مسبوقة من تاريخها. فأثر الاقتصادات الصناعية على كوكبنا يُنذر بعصرٍ جيولوجي جديد سمّاه الخبراء عصر الأنتروبوسين (أو عصر التأثير البشري). بالنسبة لأهل الإيمان، يدعو هذا الاحتمال إلى التفكير مليّاً بمكانة البشرية في الخلق. ما هي الخلائق الأخرى القادرة على التأثير إلى هذا الحد على مسكنها خلال هكذا مدةٍ جيولوجية محدودة؟

التحدّي

تأتي أزمة الاستدامة نتيجةً لعشرات القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترابطة. يبيّن تحليل الآثار الإيكولوجية أنّ التنمية الاقتصادية المعتمدة بشكلٍ أساسي على استخدام الطاقة الأحفورية والمتسبّبة بمستوياتٍ مرتفعة من إنتاج النفايات ليست بتنميةٍ مستدامة على المدى الطويل. بيّن هذا التحليل أيضاً أنّ طلب الإنسانية لسلع الطبيعة وخدماتها يفوق قدرة الطبيعة بنسبة ٧٠%. ويؤدّي الطلب الفائض إلى استنفاد الاحتياط الطبيعي – على سبيل المثال المياه الجوفية والغابات والتربة السطحية – بوتيرةٍ أسرع من قدرتها على التجدّد. لا يمكن أن تستمرّ هذه الممارسات إلى ما لا نهاية لأنّ الموارد والاحتياط محدودة ولها نهاية. وبات الاستخدام المفرط للموارد ينعكس اليوم في عددٍ من القطاعات البيئية:

التغيّر المناخي

ترتفع حرارة الكوكب بوتيرةٍ غير طبيعية، ترتفع معها مستويات البحار وتزداد وتيرة العواصف وحدّتها. كما ترتفع نسبة حموضة مياه المحيطات بفعل امتصاصها للمزيد من ثاني أوكسيد الكربون. اتّفقت دول العالم عام ٢٠١٥ على الحد من معدّل الانبعاثات العالمية وإبقاء معدّل ارتفاع درجات الحرارة ما دون عتبة الدرجتين مئويتين مقارنةً مع معدلات ما قبل الحقبة الصناعية، لتتراوح حوالي الدرجة ونصف مئوية كأفضل هدف. وقد يستوجب ذلك أن تصل الانبعاثات إلى ذروتها بحلول العام ٢٠٢٠ على أن تُقطع إلى النصف خلال كل عقدٍ تالٍ. وقد كانت المجتمعات بطيئة في تخفيض الانبعاثات لذلك يدعو العلماء ومجموعات المصالح اليوم إلى استخدام الهندسة الجيولوجية للحد من ارتفاع معدّلات الحرارة. إلّا أنّ الاستراتيجيات المقترحة تحمل في طيّاتها مخاطر هائلة على كوكب الأرض. والسؤال هو إن كانت العائلة البشرية ستلتزم أخيرًا بذل الجهد المطلوب لتخفيض الانبعاثات أو ستلجأ إلى خيارات الهندسة الجيولوجية الخطرة.

تلوّث الهواء

أفادت منظمة الصحة العالمية، أن ٩٠% من سكّان العالم يتنشّقون هواءً يحتوي على مستويات عالية من الملوّثات وأنّ أكثر من سبعة ملايين شخصاً حول العالم يموتون كل عام جرّاء الهواء الداخلي والخارجي الملوّث. تختلف المشكلة حسب اختلاف مستوى التنمية: في الدول ذات الدخل المنخفض إلى المتوسّط، ٩٧% من المدن التي تضمّ ١٠٠،٠٠٠ نسمة وما فوق لا تطابق معايير الجودة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية مقارنة مع نسبة ٤٩% منها في الدول الثرية.

ندرة المياه

موارد المياه ثابتة إلّا أنّ الطلب يتزايد مع تزايد عدد السكان وتوسّع الاقتصادات وبالتالي تتعطّل الامدادات والموارد نتيجةً لتغيّر المناخ. يعيش أكثر من ٣٦% من سكان العالم في مناطق تعاني من ندرة المياه وقد تصل هذه النسبة إلى ٥٠% بحلول العام ٢٠٥٠. في الوقت نفسه، يتم ضخّ نسبة ٢٠% من مخزون المياه الجوفية بوتيرةٍ أسرع من تجدّدها من مياه الأمطار، مما يعني أن مستويات المياه الجوفية تتراجع. خسارة القدرة على الريّ قد تعني خسائر فادحة في الأغذية: فالريّ يُستخدم في ١٦% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم ولكنّه يضمن ٤٤% من إنتاج المحاصيل العالمي.

إزالة الغابات

تشكّل إزالة الغابات مشكلة خطرة في بعض المناطق مع أنّ المعدّل العالمي لخسارة الغابات يتباطأ. قد أفاد تقييم الغابات الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠١٥ أنّ ما يعادل مساحة البيرو من الأحراج قد تمّت إزالتها في الفترة الممتدة بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.

تدهور التربة

تتدهور صحّة التربة في كافة القارات مما يولّد مجموعة هواجس انطلاقاً من توفّر المواد الغذائية والمياه وصولاً إلى تغيّر المناخ. وقد بيّمن الدراسات التي أُجريت في التسعينيات من القرن الماضي وفي بداية القرن الحالي أنّ ما يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ بالمئة من الأراضي عالمياً قد عانت من الضرر المادي (مثل التآكل) أو الضرر الكيميائية (مثلاً تراكم الأملاح) بمعدّلاتٍ تخفّض الإنتاجية. وتأتي مشكلة تدهور التربة في وقتٍ يزداد فيه الطلب على الغذاء. يعاني اليوم شخصٌ على كل تسعة أشخاص في العالم من الجوع ولا زال هذا المعدّل يرتفع. ومن المتوقّع أن يزيد الطلب على المواد الغذائية بنسبة ٥٠% في الفترة ما بين ٢٠١٣ و٢٠٥٠.

خسارة التنوّع البيولوجي

يؤكّد العديد من علماء البيولوجيا أنّ انقراضاً جماعياً بات على وشك الحدوث وهو السادس في تاريخ كوكب الأرض والأول الذي سببه الإنسان. فالأنواع تختفي بوتيرةٍ أسرع بأضعافٍ من المعدّل الطبيعي: يفيد الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة بأنّ ٢٥% من الثدييات و١٣% من الطيور و٤١% من البرمائيات مهددة بالانقراض. وقد تضاعفت أعداد الثدييات والطيور والبرمائيات المهددة بنسبٍ مئويةٍ من رقمين منذ الفترة ما بين ١٩٩٦ و١٩٩٨.

تدهور المحيطات

تتعرّض محيطات العالم إلى الاستغلال الجائر وتسجّل اليوم معدّلات تدهور لم تشهدها منذ ملايين السنوات. أكثر من ٣٣% من مصائد الأسماك البحرية باتت تُستغل بمعدلات تفوق إمكانيتها على الاستدامة، مقابل ١٠% عام ١٩٧٤. إضافةً إلى ذلك، تشهد المحيطات ازدياداً في نسبة حموضتها وتدهوراً في الشعاب المرجانية الغنية بالتنوّع البيولوجي.

استجابة دينية روحية

يتمتّع أهل الإيمان بمجموعةٍ من الأرصدة الروحية والمالية والسياسية والاجتماعية والبنى التحتية التي من شأنها أن تساعد في إنشاء جماعات واقتصاداتٍ مستدامة. ونذكر من بين هذه الأرصدة العدد الكبير للمنتمين إلى الجماعات الدينية والعلاقات التي يبنونها بين بعضهم البعض جرّاء لقاءاتهم الدورية، كما الأرصدة المادية مثل الأراضي والمباني ورؤوس الأموال الاستثمارية والأهم من ذلك تعاليمها الأخلاقية وأدواتها الدينية كالصلاة والتراتيل والممارسات اللاهوتية. إنّ سبب وجود التقاليد الدينية والروحية بطبيعة الحال أعمق من مجرّد إحداث تغيير اجتماعي ولكنّ أهل الإيمان يلتقون مع مناصري الاستدامة حول العديد من القضايا وتلتقي المصالح. بالتالي، يبحث المؤمنون في مختلف التقاليد عن سبلٍ لمواءمة السياسيات والممارسات وأنماط الحياة الضرورية للاستدامة مع تقاليدهم.

وبهدف تحقيق أقصى قدرٍ من الفاعلية والأثر الاجتماعي، يمكن للتقاليد الدينية والروحية أن تستفيد من هيكلياتها المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية الحالية. فمن شأن هذه الهيكليات أن تزيد الأثر إذا ما تنظّمت للعمل بفاعلية وذلك بطريقتين. أولاً، يمكنها التنسيق بين وحداتها على مستوياتٍ تراتبية مختلفة لتعزيز فاعليتها مما يؤدّي إلى ترابطٍ وتكاملٍ في الأفعال بين مختلف المستويات. وهكذا، تتعلّم المستويات من بعضها البعض وتتفادى ازدواجية الجهود. ثانياً، يمكن لكل تقليدٍ أن يعمل بتناغمٍ مع التقاليد الأخرى مما يساهم أيضاً في تفادي ازدواجية الجهود، كما أنّ التعاون متعدد الأديان يلطّف الاختلافات بين التقاليد الدينية ويسلّط الضوء على نقاط القوة التكاملية.

إضافةً إلى ذلك، يمكن للتقاليد الدينية والروحية بناء الشراكات مع هيئاتٍ أخرى قد تكون في معظم الأحيان غير دينية وذلك بهدف الدفع نحو التغيير الاجتماعي. فالتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء يعزز الفاعلية ويوسّع آفاق التفكير ويقوّي شبكة العلاقات المدنية الدائمة. يسهل بالعادة تحديد الشركاء المحتملين من الجماعات الدينية أو الروحية لحركة الاستدامة البيئية المعاصرة. فمجموعات المناصرة من أجل قضايا البيئة والمحافظة والحيوانات والاستدامة – على المستوى المحلي كما الوطني – ترحّب بالتعاون مع أهل الإيمان وتدعوهم للانضمام إلى برامجها. ويضيف أهل الإيمان من جهتهم إلى الشراكة أياً من الأرصدة المذكورة سابقاً كما نقاط قوة غير ملموسة مثل الالتزام والمصداقية.

يتطلّب بناء اقتصاداتٍ مستدامة تحوّلاً جذرياً في اقتصاديات العالم. وهذا العمل منوطٌ بالمجتمع المدني كما بالحكومة وقطاع الأعمال. يمكن للتقاليد الدينية والروحية تقديم مساهمة فريدة من نوعها وقوية، وبات التزامها الواضح في هذا الجهد ضرورةً ملحّة اليوم.

بعض وجهات النظر الدينيّة حول الاستهلاك

البهائيّة

"إِنَّ الْمَحْبُوبَ فِي كُلِّ أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ هُوَ الاعْتِدَالُ. وَمَتَى تَجَاوَزَ صَارَ سَبَبَ الأَضْرَارِ." (بهاءالله، ألواح حضرة بهاءالله)

البوذيّة

"من يتغلب في هذا العالم على شهواته الأنانيّة، تسقط عنه أحزانه مثل قطرات الماء عن زهرة اللوتس." (الداماباداً، ٣٣٦)

المسيحية

"لاَ يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَخْدِمَ سَيِّدَيْنِ... لاَ تَقْدِرُونَ أَنْ تَخْدِمُوا اللهَ وَالْمَالَ." (متى ٦: ٢٤)

الكونفوشيوسية

"الفائض والنقص بنفس القدر من السوء." (كونفوشيوس، ١١، ١٥)

الطاوية

"من يرضى من جهته فهو غني" (*داو دي جينغ*)

الهندوسية

"عندما يعمل الإنسان دون تشوّق، ومتخلّيٌ عن كل الرغبات، ومتخلصاً من الشعور بالأنا والتملك، يصل إلى السلام." (البهاغافاد-غيتا، الفصل الثاني، الآية ٧١)

الإسلام

"...وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ" (القرآن الكريم ٧:٣١)

اليهوديّة

"لا تعطيني فقرًا ولا غنى" (سفر الأمثال، ٣٠:٢٨)

Religions for Peace